



الميزانية السعودية لعام 2010

أقر مجلس الوزراء السعودي يوم أمس 21 ديسمبر ميزانية الدولة للعام المالي 2010 (31 ديسمبر 2009 حتى 30 ديسمبر 2010)، وقد جاءت الميزانية قوية كسابقتها حيث ظل الإنفاق على نفس مستوياته المرتفعة وذلك في سياق سعي الحكومة إلى ضمان أن يرسخ التعافي الاقتصادي أقدامه. وفيما يلي أبرز ما ورد في خطاب الميزانية:

• يتوقع أن تسجل ميزانية العام 2010 عجزاً قدره 70 مليار ريال (19 مليار دولار) وأن يبلغ الإنفاق مستوى 540 مليار ريال والإيرادات مستوى 470 مليار ريال. ويعتبر العجز عند هذا المستوى في الميزانية السعودية الأكبر على الإطلاق حسب القيمة الاسمية والأضخم كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي منذ عام 2003. وقد شكلت بنود الدفاع والتعليم والرعاية الصحية الجزء الأكبر من النفقات، ومن المتوقع أيضاً زيادة الإنفاق الرأسمالي.

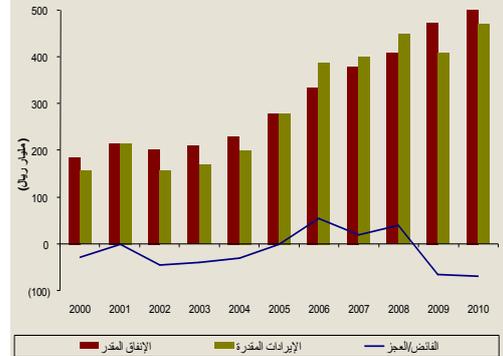
• لعب الإنفاق الحكومي دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد خلال العام 2009 لكن أزمة الثقة وصعوبة شروط الإقراض حداً من استجابة القطاع الخاص لتلك الفرصة. وتهدف الحكومة من خلال الحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق، خصوصاً الإنفاق الاستثماري على المشاريع، إلى تطمين القطاع بشأن ثقته في الملامح المستقبلية للاقتصاد. ولا يشكل العجز المتوقع مشكلة حيث يمكن تمويله بسهولة من خلال السحب على الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) التي بلغت 389 مليار دولار بنهاية أكتوبر الماضي.

• تم تسجيل عجز قدره 45 مليار ريال خلال العام 2009 وهو الأول منذ عام 2002، حيث بلغت الإيرادات 505 مليار ريال مقابل 550 مليار ريال للمصروفات. وقد جاء العجز دون مستوى 65 مليار ريال حسب التقديرات الأولية للميزانية نتيجة لتخطي الإيرادات النفطية تقديرات الميزانية. جاء إجمالي الإيرادات أقل من نصف مستوى عام 2008 رغم تخطيه المستوى المقرر في الميزانية بمعدل 15 بالمائة، وقد سجل الإنفاق الحكومي نمواً بلغ 6 بالمائة.

• جاءت البيانات الاقتصادية الأولية لعام 2009 أقوى من توقعاتنا، حيث سجل الناتج الإجمالي الفعلي نمواً بلغ 0,15 بالمائة رغم الانكماش الكبير الذي شهده القطاع النفطي لكن القطاع الخاص غير النفطي سجل نمواً بلغ 2,5 بالمائة نتيجة لنمو جميع القطاعات غير النفطية. أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى تراجع الفائض في ميزان الحساب الجاري إلى أدنى مستوى له منذ 8 أعوام حيث بلغ 20 مليار دولار. ويقدر أن مستوى التضخم قد سجل 4,4 بالمائة في المتوسط.

نعتقد أن حجم إنتاج النفط ومتوسط أسعاره اللذان يتراوحان عند مستوى 8,3 مليون برميل يومياً و50 دولاراً للبرميل (أي ما يعادل 51 دولاراً من خام غرب تكساس) سيستوفيان تقديرات الإيرادات النفطية للميزانية. ونتوقع أن تأتي الميزانية متعادلة تقريباً استناداً على تقديرنا المتحفظة بأن يبلغ متوسط سعر الخام السعودي 70 دولاراً للبرميل خلال العام 2010 وأن يتخطى الإنفاق الحكومي المستوى المقرر في الميزانية.

ميزانية الدولة



المزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
بول غامبل
رئيس الدراسات والأبحاث
pgamble@jadwa.com

رئيس الدائرة الاقتصادية
براد بورلاند، CFA
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com



ميزانية عام 2010

تتوقع الميزانية الجديدة تسجيل عجز للعام الثاني على التوالي حيث تحافظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق من أجل تحفيز الاقتصاد ويعتبر العجز الذي يبلغ 70 مليار ريال الأكبر على الإطلاق بالقيمة الاسمية رغم أنه لا يتعدى 4,6 بالمائة من الناتج الإجمالي. وتعتبر عملية سحب الحوافز الحكومية من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومات خلال عام 2010 إلا أن ذلك لا يمثل مشكلة بالنسبة للمملكة حيث أنها لا تواجه معوقات كبيرة في ميزانيتها (من المتوقع أن يتخطى العجز في الميزانية 10 بالمائة من الناتج الإجمالي لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا هذا العام) وسوف يكون من السهولة بمكان تمويل العجز من الموجودات الأجنبية لدى (ساما).

المنصرفات

تم تقدير حجم المنصرفات الإجمالي في ميزانية عام 2010 عند مستوى 540 مليار ريال، أي أعلى بحوالي 14 بالمائة فوق منصرفات ميزانية عام 2009 لكنه يأتي دون مستوى الإنفاق الفعلي هذا العام بما يعادل 10 مليار ريال. وقد تم رفع مخصصات الإنفاق على المشاريع الرأسمالية بمعدل 16 بالمائة إلى 260 مليار ريال، وواقع سبعة أضعاف مستوى الإنفاق على المشاريع الرأسمالية في عام 2004 وأكبر من المخصصات التي تم رصدها خلال الفترة من 1993 إلى 2004.

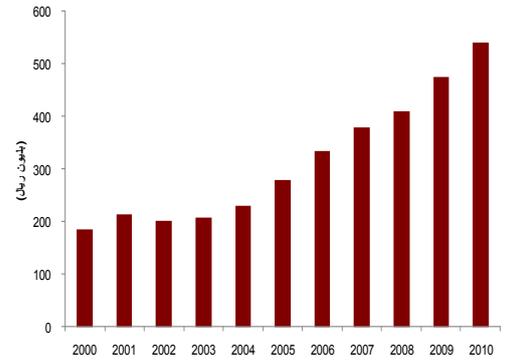
بناء على بيانات الميزانية نتوقع أن ترتفع المنصرفات الجارية (الأجور والمرتبات بصورة أساسية) بنحو 30 مليار ريال حيث تبلغ 280 مليار ريال، لكن هذا الرقم يأتي منخفضاً بصورة كبيرة بالمقارنة بأخر بيانات فعلية متوفرة (بلغت المنصرفات الجارية 389 مليار ريال في عام 2008). ومن شأن زيادة في مرتبات القطاع العام قدرها 5 بالمائة أن تكلف الدولة حوالي 4 مليار ريال وهي تمثل الجزء الأخير من خطة الحكومة التي أعلنتها في يناير 2008 والقاضية بزيادة رواتب موظفي الدولة بتلك النسبة لمدة ثلاث سنوات بهدف تخفيف آثار التضخم على أولئك الموظفين. كذلك سيرتفع الإنفاق على بند مرتبات وأجور موظفي الدولة خلال عام 2010 نتيجة لدفع راتب شهر إضافي فوق رواتب الأثني عشر شهراً التي تدفع خلال السنة، وهو إجراء يتم تطبيقه كل 3 سنوات بسبب الفرق بين عدد أيام السنتين الهجرية والميلادية.

ويظل الإنفاق يسير على نفس نهج السنوات السابقة بحيث يركز على تطوير البنيات التحتية المادية والاجتماعية. وقد حاز قطاع التعليم على أكبر حصة من المخصصات التي تم إعلانها في الميزانية، بينما حصلت البنية التحتية لقطاع المياه والزراعة على أكبر زيادة في الإنفاق بلغت 30 بالمائة سيذهب معظمها نحو معالجة أوجه القصور في شبكات توزيع المياه والصرف الصحي والتي كشفت عنها السيول التي ضربت منطقة جدة مؤخراً. وفيما يلي موجز لخطط الإنفاق على أهم القطاعات الحيوية في الدولة:

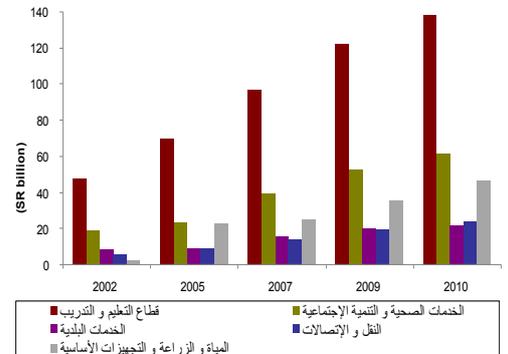
قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية: ارتفعت مخصصات هذا القطاع إلى 138 مليار ريال، أي بحوالي 13 بالمائة، حيث يبدأ العمل في إنشاء 1,200 مدرسة جديدة وإعادة تأهيل مباني 2,000 مدرسة قائمة بينما يتواصل العمل في 3,112 مدرسة قيد الإنشاء. كذلك سيستمر العمل في إنشاء 4 مدن جامعية جديدة. أما برنامج المنح الدراسية الأجنبية سوف يركز على التدريب الفني الذي يسد الفجوة الحالية في سوق العمل المحلي.

قطاع الصحة والشؤون الاجتماعية: تم تخصيص 61 مليار ريال لهذا القطاع بزيادة قدرها 17 بالمائة عن مخصصات عام 2009 ستستخدم في توفير التمويل اللازم لإنشاء 92 مستشفى جديد إضافة إلى مراكز رعاية اجتماعية وأندية رياضية جديدة ورفع مستويات الإنفاق على برامج مكافحة الفقر.

مخصصات الميزانية



الإنفاق حسب القطاعات





قطاع المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية: تلقى 46 مليار ريال بزيادة قدرها 11 مليار ريال فوق مخصصات عام 2009، ويتركز التمويل على إنشاء محطات تحلية جديدة وتطوير القائمة منها وعلى ترقية شبكات المياه والصرف الصحي والآبار والسدود.

قطاع النقل والاتصالات: خصص مبلغ 24 مليار ريال بزيادة 24 بالمائة فوق مستويات عام 2009 تستخدم في شق مشاريع طرق جديدة تبلغ أطوالها 6,400 كيلومتر من الطرق تضاف إلى المشاريع قيد الإنشاء البالغة أطوالها 35,000 كيلومتر.

قطاع الخدمات البلدية: يقدر أن تبلغ مخصصات هذا القطاع 22 مليار ريال بزيادة تبلغ 3 مليار ريال فوق مخصصات عام 2009، وسوف يتركز إنفاقها على ترقية شبكات الطرق داخل المدن وعلى مشاريع الصرف الصحي وبرامج حماية البيئة.

ونعتقد أن الإنفاق على قطاع الدفاع والأمن يمثل أكبر بنود الإنفاق الحكومي على الرغم من عدم توفر معلومات في الميزانية بهذا الخصوص. وقد شكلت مخصصات هذا القطاع حوالي ثلث ميزانية عام 2008 ومن الوارد جداً أنها قد ارتفعت هذا العام وقد ترتفع العام القادم أيضاً بسبب التوتر على الحدود مع اليمن.

الإيرادات

قدرت الإيرادات الإجمالية بمبلغ 470 مليار ريال مرتفعة من 410 مليار ريال عام 2008. ونرجح أن تساهم مبيعات النفط بما يقدر بحوالي 85 بالمائة من إجمالي إيرادات الميزانية، لكن لا تتوفر تفاصيل رسمية بهذا الخصوص. وكما جرت العادة لم يُكشف عن متوسط سعر النفط ولا حجم الإنتاج اللذين بني عليهما تقدير الإيرادات النفطية في الميزانية، إلا أننا نقدر أن متوسط للإنتاج اليومي يبلغ 8,3 مليون برميل ومتوسط سعري للنفط السعودي يبلغ 50 دولاراً للبرميل (ما يعادل 51 دولاراً لبرميل خام غرب تكساس القياسي) يستوفياً تحقيق الإيرادات المقررة في الميزانية.

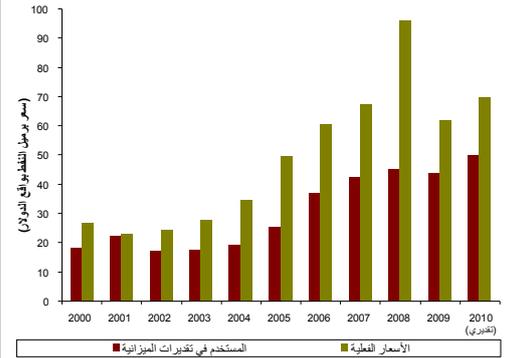
وكما جرت العادة يبدو أن الميزانية تمت صياغتها على أساس تقدير متحفظ لأسعار النفط. خلال العشر سنوات الماضية كان السعر الفعلي للنفط يزيد بنسبة 60 بالمائة في المتوسط عن السعر المستخدم في الميزانية (بالنسبة لعام 2009 نرجح أن السعر الفعلي كان أعلى من السعر المستخدم بنسبة 40 بالمائة)، وكانت آخر سنة شهدت انخفاض متوسط السعر الفعلي للنفط عن السعر المستخدم في الميزانية هي عام 1998. حالياً يتم بيع خام غرب تكساس بسعر 73 دولاراً بزيادة 46 بالمائة عن مستوى السعر الذي نعتقد أنه استخدم في وضع تقديرات الميزانية. وفي اعتقادنا أن سعر النفط الحالي ارتفع إلى مستوى أعلى مما تبرره معطيات العرض والطلب حيث يعود هذا الارتفاع إلى تأثيرات الاستثمارات المالية في النفط. وقد عبرت المملكة تكراراً عن مخاوفها بشأن تأثير تدفق تلك الاستثمارات على أسعار النفط وهي نظرة تعزز أهمية استخدام سعر متحفظ للنفط في تقديرات الميزانية.

لم يتم الإعلان عن تقديرات الإيرادات غير النفطية في الميزانية وتأتي معظم تلك الإيرادات من رسوم الخدمات الحكومية والتعريفات الجمركية وهما موردان يرجح أن يرتفعا بدرجة طفيفة نتيجة لتحسن الأداء الاقتصادي. نتوقع أن يتعزز الدخل الاستثماري بفضل ارتفاع عائدات سندات الدين الأجنبية (وإن كانت لا تزال منخفضة جداً) التي تشكل معظم الاستثمارات الخارجية للحكومة. ولم تتضمن الميزانية أي سياسات جديدة لزيادة الإيرادات غير النفطية.

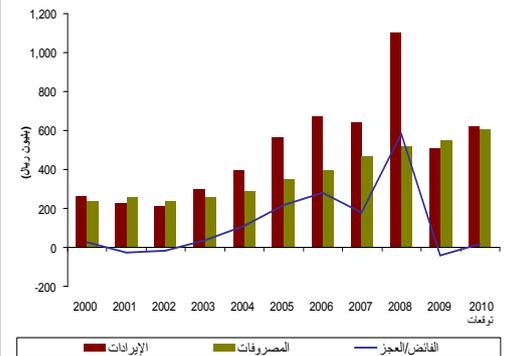
تكهنات جدوى بشأن الميزانية

نتوقع تسجيل فائض قدره 13 مليار ريال في ميزانية عام 2010، وذلك على أساس توقعاتنا بأن تكون أسعار النفط الفعلية أعلى من المستويات التي استخدمت في

أسعار النفط المستخدمة في تقديرات الميزانية بالمقارنة بالأسعار الفعلية



تقديرات وتوقعات الميزانية





الميزانية ما يؤدي إلى تجاوز إيرادات النفط الفعلية الإيرادات المقررة في الميزانية (أنظر النص المظلل). كما نتوقع أن تساهم العائدات النفطية بمبلغ 621 مليار ريال في الميزانية بالإضافة إلى 90 مليار ريال من العائدات غير النفطية.

سيختص الإنفاق الفعلي مستوى الإنفاق المقرر في الميزانية، حيث نجد أن الإنفاق الفعلي قد تخطى مقررات الميزانية بمعدل 21 بالمائة في المتوسط خلال الأعوام العشرة الأخيرة. ورغم أن أسعار النفط جاءت أقل من المستوى المستخدم في تقديرات الميزانية خلال جزء من العام لكن الإنفاق الفعلي فاق الميزانية بمعدل 16 بالمائة. ونتوقع أن يبلغ الإنفاق الإجمالي العام القادم نحو 616 مليار ريال.

تكهنات جدوى بشأن سوق النفط للعام 2010

نتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام النفط السعودي خلال عام 2010 نحو 70 دولاراً للبرميل (ما يعادل 75 دولاراً للبرميل من خام غرب تكساس)، بينما نتوقع أن يأتي متوسط الإنتاج اليومي عند مستوى 8,3 مليون برميل يومياً بارتفاع نسبته 2,3 بالمائة عن المتوسط المقدر لهذا العام.

- يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2010 نتيجة لتواصل الانتعاش الاقتصادي العالمي. وستبقى الأسواق النامية المصدر الرئيسي لزيادة الاستهلاك، حيث لا تزال الدول المتقدمة الكبرى تواجه مشاكل عويصة وسيراجع زخم النمو لديها في النصف الثاني من العام عندما يتقلص تأثير السياسات التحفيزية ما يؤدي إلى خفض حجم طلباتها من النفط.
- يتوقع أن يسجل حجم المعروض من النفط خارج منظومة أوبك ارتفاعاً طفيفاً بسبب زيادة الإنتاج من الاتحاد السوفيتي السابق وأمريكا اللاتينية.
- من المنتظر أن يقل تأثير التدفقات المالية على أسعار النفط عام 2010 وذلك نتيجة لتقلص حاجة المستثمرين إلى شراء النفط تحوطاً من انخفاض قيمة الدولار حيث نتوقع أن يحقق الدولار استقراراً نسبياً.

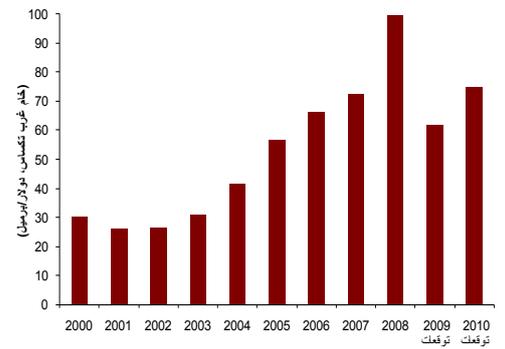
على الأرجح أن المملكة ستستجيب لتلك التحولات بزيادة الإنتاج بصورة تدريجية خلال النصف الأول من العام لتلبية ارتفاع حجم الطلب. وعلى الرغم من أن دول أوبك الأخرى ستحذو حذو المملكة إلا أن المملكة ستكون على الأرجح أكثر حذراً من معظم تلك الدول بهدف إبقاء الأسعار قريبة من مستوياتها الحالية. وبنظر أن يبقى الإنتاج في النصف الثاني من العام بنفس مستوى النصف الأول دون تغيير يذكر لأن وتيرة النمو الاقتصادي العالمي ستتباطأ في ذلك النصف. وبما أن المملكة ستكون واعية لدورها في مجموعة العشرين فستعمل على زيادة إنتاجها من النفط في حالة اقتراب الأسعار من المستوى الذي يهدد الانتعاش الاقتصادي العالمي الهش.

أداء العام المالي 2009

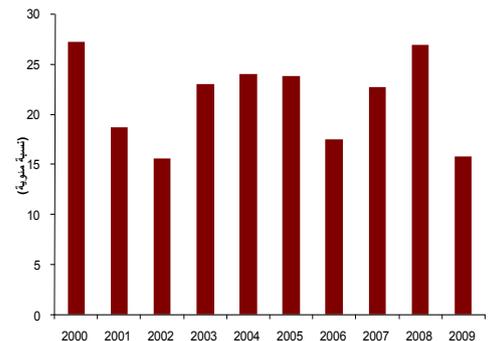
يعتبر هذا العجز في ميزانية 2009 الذي بلغ 45 مليار ريال بالقيمة الاسمية الأول منذ عام 2002 والأكبر منذ عام 1998، ورغم أنه لم يتجاوز 3,3 بالمائة من الناتج الإجمالي إلا أن عجز عام 2001 كان أكبر منه. وقد استطاعت الدولة خفض الدين المحلي رغم هذا العجز. سجلت المنصرفات أعلى مستوياتها على الإطلاق بينما جاءت الإيرادات أقل بمعدل النصف عن مستواها في عام 2008.

وجاء الإنفاق الفعلي الذي بلغت قيمته 550 مليار ريال أعلى بنسبة 16 بالمائة عن مستوى الإنفاق المقرر في الميزانية كما زاد عن مستوى عام 2008 بنحو 6 بالمائة، فيما يعتبر أقل مستويات النمو في الإنفاق منذ عام 2002. ولم يتم الكشف عن الإنفاق

متوسط أسعار النفط



الإنفاق فوق المستوى المقرر بموجب الميزانية





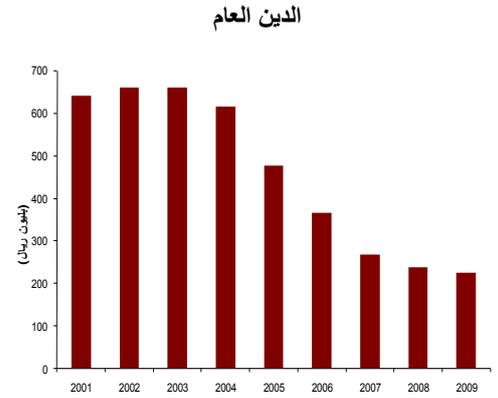
حسب المنصرفات الرأسمالية والمنصرفات الجارية، لكننا نرجح أن زيادة مرتبات موظفي القطاع العام ورفع مستويات التوظيف بصورة كبيرة في الدولة هي المسؤولة

عن معظم الزيادة في الإنفاق. ونعتقد أن الإنفاق الرأسمالي قد ارتفع بصورة طفيفة نتيجة لعاملين متوازنين. أولهما إعادة طرح العديد من المشاريع بهدف الاستفادة من انخفاض تكلفة المواد الخام مما أدى إلى تأخير البدء في تنفيذها وتأجيل المدفوعات الحكومية المطلوبة، وثانيهما أن ضعف الثقة وسط القطاع الخاص تطلب ظهور دلائل ملموسة على تحسن الأوضاع الاقتصادية مما حدا بالدولة العمل على رفع مستويات الإنفاق.

بلغت الإيرادات الفعلية الإجمالية 505 مليار ريال بزيادة قدرها 23 بالمائة عن الإيرادات المقدرة في الميزانية وذلك بسبب تخفي أسعار النفط للمستوى المقدر لها في الميزانية. ونعتقد أن ميزانية العام 2009 بنيت على متوسط سعر للنفط السعودي يبلغ 44 دولاراً للبرميل. وحيث لم يتبقى إلا حوالي أسبوع واحد لانقضاء العام فمن المرجح أن متوسط السعر الفعلي للنفط السعودي سيقارب 60 دولاراً للبرميل. وفي ضوء انخفاض أسعار النفط وتراجع حجم إنتاجه فقد انخفضت الإيرادات بمعدل النصف مقارنة بمستويات عام 2008، وكانت الأدنى منذ عام 2004.

ولا يقلقنا كثيراً أن هناك عجز في الميزانية رغم أن أسعار النفط قد بلغت في المتوسط 60 دولاراً للبرميل، حيث أن العجز جاء نتيجة لارتفاع الإنفاق الرأسمالي بصورة كبيرة جداً. وتعتبر المنصرفات الكبيرة على العديد من المشاريع قيد الإنشاء مرحلية إلى حد ما وكمثال على ذلك فإن تكلفة تشغيل جامعة تفل كثيراً عن تكلفة بنائها. إضافة لذلك، من السهل نسبياً خفض مستويات الإنفاق الرأسمالي إذا دعت الضرورة ونعتقد أن الإنفاق الرأسمالي شكل حوالي ربع الإنفاق الإجمالي في عام 2009 مقارنة بنحو 11 بالمائة في المتوسط بين عامي 1999 و 2004.

ورغم العجز في الموازنة فقد تم خفض الدين العام الذي يعتبر محلياً في مجمله بواقع 12 مليار ريال إلى 225 مليار ريال (ما يعادل 16 بالمائة من الناتج الإجمالي)، لكننا لا ندرك الكيفية التي تم بها هذا الخفض. وقد تراجعت حيازات البنوك التجارية من الدين الحكومي وشبه الحكومي بواقع 69 مليار ريال خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2009 حيث لجأت مؤسسة النقد إلى سحب أذونات وسندات الخزنة من أجل توفير السيولة في النظام المصرفي. أما الجهات الأخرى التي تمسك بمعظم الدين الحكومي فهي صندوق معاشات التقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ولا ندري عما إذا كان الدولة قد أصدرت أدوات دين جديدة إلى صندوق المعاشات رغم أن ذلك قد يكون التفسير الوحيد لحجم التراجع في الدين ما لم يكن قد تم استثناء حيازات البنوك من إجمالي الدين.

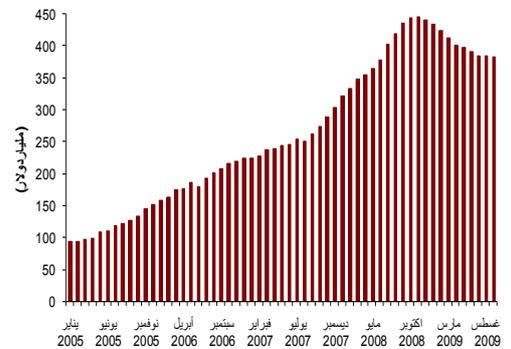


لماذا هبطت الموجودات الأجنبية إلى هذا المستوى

تكونت لدى مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" موجودات أجنبية ضخمة بفضل فوائض الميزانية الكبيرة التي تراكمت خلال الفترة من 2003 إلى 2008. لكن بالمقابل كان الوضع مغايراً بالنسبة لعام 2009 حيث انخفضت الموجودات الأجنبية لدى ساما بنحو 49 مليار دولار خلال الشهور العشرة الأولى من العام على الرغم من تسجيل ميزانية هذا العام عجزاً بلغ 12 مليار دولار. وبالرغم من أن العلاقة بين حجم الموازنة ونسبة التغير في الموجودات الأجنبية ليست وثيقة، إلا أن حجم التباين كان واضحاً. ويعود معظم التباين إلى العوامل التالية:

- ارتفعت الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي المحلي بحوالي 12 مليار دولار.
- سددت الحكومة ما قيمته 18 مليار دولار من الفواتير والسندات المستحقة للبنوك التجارية.
- تم تحويل أرصدة بقيمة 10,2 مليار دولار إلى صندوق النقد الدولي.

الموجودات الأجنبية لدى ساما





الأداء المالي في عام 2009

اشتملت الميزانية على بيانات أولية عن الاقتصاد الكلي للعام 2009 أوضحت أنه بالرغم من تأثير الاقتصاد السعودي بالركود العالمي إلا أن الأداء الاقتصادي جاء معقولاً. وسجل القطاع الخاص غير النفطي (الذي لا يتأثر بعمليات خفض إنتاج النفط المدروسة) نمواً بلغ 3 بالمائة، مقابل انكماش في اثنين وثلاثين من أكبر ثلاثة وثلاثين اقتصاداً يصنفها صندوق النقد الدولي كدول متطورة. تسبب هبوط الإيرادات النفطية في تراجع مستويات الناتج الإجمالي الاسمي والحساب الجاري. وكان التحسن الرئيسي في الاقتصاد هو تراجع معدل التضخم.

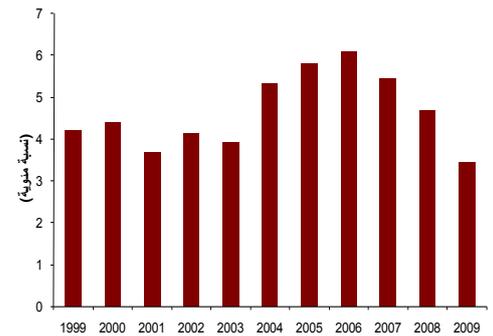
سجل الناتج الإجمالي الفعلي نمواً بلغ 0,15 بالمائة مقارنة بنمو قدره 4,4 بالمائة العام الماضي فيما يعتبر أقل معدل نمو منذ عام 2002، ويعزى ذلك إلى التراجع في حجم إنتاج النفط. وكانت المملكة قد خفضت إنتاجها النفطي إلى مستوى 8 مليون برميل يومياً خلال الفترة بين فبراير وأبريل 2009 متراجعاً من أعلى مستوى سجله في يوليو 2008 وهو 9,7 مليون برميل يومياً وذلك نتيجة للهبوط الحاد في الطلب بسبب الركود الاقتصادي العالمي. أعقب ذلك الهبوط زيادة تدريجية في الطلب أتاح للمملكة زيادة إنتاجها إلى المستوى الحالي وهو حوالي 8,2 مليون برميل يومياً. ويرغم ذلك، نرجح أن متوسط إنتاج المملكة من النفط للعام 2009 سيقف كثيراً عن مستواه العام السابق.

نما القطاع غير النفطي بنسبة 3 بالمائة مسجلاً أبطأ نمو منذ عام 1998 متراجعاً من 4,7 بالمائة العام الماضي. وفي الحقيقة لم يكن هذا التراجع مستغرباً حيث كان عام 2009 عاماً صعباً للقطاع الخاص في جميع أنحاء العالم نتيجة لمشاكل الركود العالمي وكانت هذه المشاكل أكثر حدة في المملكة بسبب ندرة الحصول على القروض المصرفية ونتيجة لمصاعب مالية كبيرة واجهتها شركتان محليتان. وقد سجل قطاع النقل والاتصالات أسرع معدلات النمو حيث ارتفع بمعدل 6 بالمائة نتيجة للانتشار المستمر والسريع في استخدام الهاتف الجوال بصورة أساسية، بينما سجل الارتفاع في عدد مشتركى الهاتف الجوال 13 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام. وحل في المركز الثاني كأسرع القطاعات نمواً قطاع البناء والتشييد الذي ارتفع بمعدل 3,9 بالمائة مما يعكس تواصل مشاريع البنية التحتية التي تنفذها الدولة.

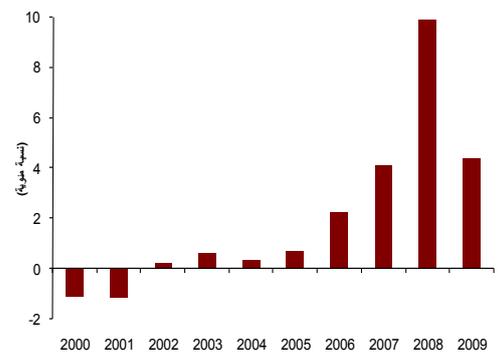
هبط الناتج الإجمالي الاسمي بواقع 22 بالمائة هذا العام بعد أن كان حقق ارتفاعاً قدره 22 بالمائة عام 2008 وذلك بسبب انخفاض إيرادات النفط عن العام الماضي. ويعتبر هذا التراجع في الناتج الإجمالي الاسمي الذي يبلغ حالياً 1,384 تريليون ريال (369 مليار دولار) هو الأكبر على الإطلاق من حيث القيمة الاسمية والنسبة المئوية ويضع هذا المستوى من الناتج الإجمالي الاسمي للاقتصاد السعودي في مستوى أعلى قليلاً من حجمه في عام 2006. وبرغم هذا التراجع الكبير فلا يزال الاقتصاد السعودي يمثل نحو 45 بالمائة من إجمالي حجم اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.

أما معدل التضخم فقد هبط إلى 4,4 بالمائة مقارنة بنسبة 9,9 بالمائة العام الماضي، وذلك جراء تراجع الضغوط السعيرية والتي تعود جميعها إلى عوامل خارجية والتي شكلت الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع التضخم طيلة السنوات القليلة الماضية. وعلى أساس متوسط سنوي هبطت أسعار الأغذية والسلع كما خفت الاختناقات وكانت التغييرات في سعر الصرف مناسبة. ظلت الإيجارات هي أهم مصدر للتضخم هذا العام برغم تراجعها بسبب توفير الحكومة للمزيد من المساكن وانخفاض أسعار مواد البناء. ولم تنشر معلومات رسمية عن التضخم إلا للأشهر العشرة الأولى من العام بلغ التضخم خلالها 5,3 بالمائة في المتوسط. ويتعين أن يسجل التضخم صفر بالمائة في المتوسط خلال الشهرين المتبقين من العام كي نتوصل إلى التقدير الرسمي. مقياس آخر للتضخم هو معامل انكماش الناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي الذي انخفض إلى 2,4 بالمائة من 3,6 بالمائة، وهذا المعيار هو عبارة عن الفرق بين الناتج الإجمالي الفعلي والناتج الإجمالي الاسمي وهو يقيس أسعار جميع السلع غير النفطية المستهلكة في الاقتصاد.

الناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي



التضخم





تراجع فائض الحساب الجاري إلى 76 مليار ريال مقارنة بمستوى فائض قياسي عند 496 مليار ريال حققه في عام 2008. ورغم عدم توفر تفاصيل كافية عن الحساب الجاري إلا أنه يتضح أن التراجع كان نتيجة لانخفاض إيرادات النفط (تشكل إيرادات النفط حوالي 80 بالمائة من إجمالي قيمة الحساب الجاري). تراجعت الصادرات غير النفطية بواقع 16 بالمائة (دون المستوى الذي توجي به الإحصائيات التجارية الشهرية بصورة طفيفة) بسبب انخفاض أسعار المواد البتروكيميائية والبلاستيكية والمعادن (التي تمثل معظم صادرات المملكة غير النفطية) كما انخفضت الواردات بنسبة 21 بالمائة نتيجة لتدني أسعار السلع وبخاصة الأغذية والمواد الأولية، وهذا أول تراجع للصادرات والواردات غير النفطية على حد سواء منذ عقد من الزمان.

الملامح المستقبلية لعام 2010

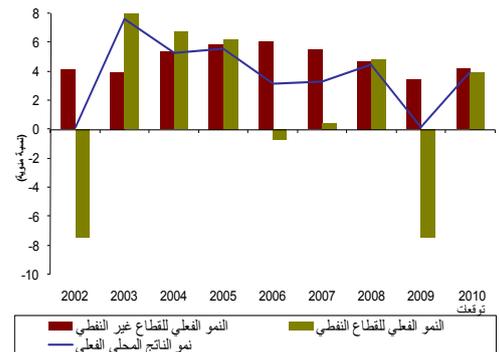
نتوقع تحسن الأداء الاقتصادي عام 2010. دعمت العوامل الخارجية والسياسات المالية التي اتبعتها الحكومة الأداء الاقتصادي عام 2009 لبعض الوقت وتمثلت تلك العوامل في بقاء أسعار النفط فوق مستوى 60 دولاراً للبرميل معظم الوقت واستمرار الإنفاق الحكومي الضخم وانخفاض أسعار الفائدة بدرجة استثنائية، إلا أن انعدام الثقة لدى المستهلكين والشركات أعاق الأداء الاقتصادي. وفي ضوء احتمال معاناة الاقتصاد العالمي في الحفاظ على الزخم، فإننا نتوقع استمرار تلك السياسات الداعمة. وقد تأقلمت البنوك فيما يتعلق بانكشافها أمام الديون الهالكة وبدأت قروضها إلى القطاع الخاص تشهد بعض التحسن، ومن شأن نمو القروض أن يؤدي إلى تحسين مناخ الأعمال ورفع أسعار الأسهم ما يؤدي بدوره إلى تعزيز ثقة المستهلك. سنودي سلسلة العوامل القوية هذه إلى نمو اقتصادي أقوى خلال 2010، وإن كانت المشاكل المستمرة والمتعملة في صعوبة الحصول على القروض (وخاصة من مصادر الدين الخارجية) وضعف أسواق الصادر ستحد من وتيرة ذلك النمو. وتشمل توقعاتنا الأخرى بشأن الاقتصاد السعودي خلال عام 2010 ما يلي:

- سيؤدي تحقيق نمو طفيف في الإيرادات النفطية إلى خلق فائض صغير في الحساب الجاري وزيادة ضئيلة في صافي الموجودات الأجنبية لدى "ساما".
- لن يرتفع التضخم بمعدل كبير، رغم أن أسعار السلع ستظل أعلى بكثير من أدنى المستويات التي سجلتها العام الماضي وسيبقى الدولار أضعف وسيظل النقص في المساكن مثلاً مما يدفع بأسعار الإيجارات إلى الأعلى، إلا أنه من ناحية ثانية ستخف الاختناقات المحلية وستبقى معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة منخفضة جداً.
- سيؤدي الانتعاش المتوقع للنمو الاقتصادي في المملكة إلى بروز الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة قبل أن تنشأ تلك الحاجة في الولايات المتحدة. في ظل محدودية الخيارات المتاحة لـ "ساما" للمناورة فإن الظروف غير المواتية ستؤدي إلى تجدد المعارضة لسياسة ربط سعر صرف الريال بالدولار، لكن لا نتوقع حدوث أي تغيير فيما يتعلق بسياسة الربط.

نتائج العام المالي 2009 وتقديرات جدوى للعام 2010

تقديرات جدوى لعام 2010	بيانات 2009 الفعلية	
4,0	0,15	النمو الفعلي في الناتج الإجمالي (معدل التغير)
13,5	-22,0	النمو الاسمي في الناتج الإجمالي (معدل التغير)
4,4	4,4	معدل التضخم (نسبة مئوية)
170,9	76,7	ميزان الحساب الجاري (مليار ريال)

النمو الفعلي في الناتج الإجمالي





إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح بإطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.